

## جامعات

# انتخابات AUB الحكومة الطلابية أداة لدى الإدارة

الحكومات الطلابية المتعاقبة في الجامعة الأميركية في بيروت فشلت في تمثيل الطلاب والدفاع عن حقوقهم. انعكس ذلك تراجعاً في الثقة بالعمل الطلابي الجامعي. هذا الواقع يبدو جلياً عشية الانتخابات المقررة الثلاثاء، إذ يتعامل الطلاب بفتور شديد مع الحملات الانتخابية

## حسين مهدي

لم تستطع الحملات الانتخابية الصاخبة هذا الأسبوع في باحة وست هول ومعظم المباني خرق الهدوء في حرم الجامعة الأميركية في بيروت. الطلاب غير الحزبيين ليسوا أكثر من المشاركة ترشيحاً واقتراعاً في الانتخابات التي تجري الثلاثاء المقبل. حتى أن قرار الإدارة بتغيير النظام الانتخابي هذا العام والسماح للطلاب بانتخاب الحكومة الطلابية مباشرة لم يحفّس الناخبين، علماً بأنهم كانوا في السابق ينتخبون ممثلهم في البرلمان الطلابي، ليقوم أعضاء البرلمان بانتخاب الحكومة الطلابية التي تختار بدورها نائب الرئيس وهو أعلى منصب طلابي في الجامعة. اللافت هذا العام هو مقاطعة إحدى المجموعات السياسية المنخرطة تاريخياً في الحراك الطلابي في الجامعة، وهي مجموعة «بلا حدود». وقد رأت المجموعة في بيان لها أن

«الحكومة الطلابية ليست الممثل الحقيقي للديموقراطية بل أداة بيد الإدارة لقمع الطلاب»، مشيرة إلى أن «عميد الطلاب يسمح للطلاب المنتخبين إلى الأحزاب غير المنتخبين. وبما أكدت المجموعة أن الدورتين الانتخابيتين الأخيرتين لم تكونا قانونيتين، انتقدت مهادنة الحكومة الطلابية للإدارة في موضوع زيادة الأقساط.

هكذا أجمع الطلاب على أن الثقة بالعمل السياسي الجامعي تتراجع عاماً بعد آخر نتيجة فشل المجالس الطلابية المتعاقبة في تمثيل الطلاب وتحقيق مطالبهم. وتقول كريستال، الطالبة في كلية إدارة الأعمال، إنها شاركت في الانتخابات في السنتين الجامعتين الأولى والثانية وندمت على ذلك في ما بعد، «فالحكومة الطلابية لم تقم بأي شيء للطلاب». وقد وافقها الرأي طلاب كانوا يمرّون بالقرب من مكان تجمع الحملات من دون إبداء أي اهتمام للشعارات المكتوبة أو القبعات وكرات الضغط (stress ball) التي نشط فريقاً 8 آذار و14 آذار في توزيعها.

في السياسة لا شيء مختلفاً هذا العام، الانقسام العمودي في البلد ترجم في تحالفات القوى المستترة وراء الأندية الجامعية، وهي طريقة تعتمد الأحزاب بسبب منع العمل السياسي المباشر. أما الجديد، فهو تغيير نظام الترشيح والانتخاب. قوى 14 آذار كررت شعارها القديم «student at work» أو طلاب في العمل، في حين غيرت قوى 8 آذار، التي



يشارك النادي العلماني باسم الطلاب المستقلين (الأخبار)

المستقلين وقد شدّد رئيس النادي جون قصير على «أننا نسعى إلى تمثيل حقيقي للطلاب ومحاسبة حقيقية للإدارة. وهذا ما تؤكده المرشحة باسم النادي بولينيا جحة، التي لم تقترع العام الماضي لأنها لم تنتبه لوجود أي لائحة دون خلفية حزبية، مشيرة إلى أننا نمثل «الطلاب غير الراضين عن واقعهم».

وقد برز هذا العام للمرة الأولى نادي «القيادة» الذي يقول أنصاره إنهم يشاركون بشكل مستقل باسم النادي فقط، في حين قال طلاب إن حضور رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي النشاط الأول للنادي، يدل على أنه محسوب عليه، وقد اعتبر أحد مرشحيه محمد بلوط أن برنامجهم الانتخابي يقوم على

أن تتعزز فرص فوزها في الاستحقاق لكون الاشتراكي يكون عادة بيضة القبان.

ويكاد البرنامج الانتخابي أن يكون موحداً بين الطرفين اللذين يؤكدان أنهما يسعيان إلى التغيير، ولم يختلف كثيراً عن العام السابق سوى بإدراج بند رفض زيادة الأقساط. أما النوادي غير المحسوبة على الأحزاب فتعد نفسها غير معنية بتاتا بالانتخابات، فهي لا ترشح أحداً ولا تشارك في العملية الانتخابية ولا تبدي رأيها بشيء بل ينحصر دورها في ترقيه الطلاب، أو بالحد الأقصى تنظيم نشاطات ثقافية. وقد بدا أنها تستقطب قسماً كبيراً من الطلاب.

في المقابل، يخرط النادي العلماني في الانتخابات متبنيّاً الطلاب

## تقاطع «بلا حدود» الانتخابات بسبب المهادنة حيال رفع الأقساط

نجحت في استمالة الحزب التقدمي الاشتراكي إلى تحالفها، اسم حملتها فبات شعارها «change student» أو طلاب من أجل التغيير، وهي تتوقع

## أقضاء

# مكتب إعلامي للقضاء بلا عنوان

فيه رقم هاتف المكتب مع عنوان بريد إلكتروني. لم يحصل هذا. من شهران والمكتب العتيد بلا عنوان. كأنه شيء خيالي. تتالت بيانات مجلس القضاء الأعلى، خلال الأسابيع الماضية، كان بعضها مزيلاً باسم إحدى القاضيات مع صفة «أمنية السر». هذا كل ما في الأمر.

## مع من نتكلم؟

الأسبوع الفائت، اختلف صيادو مينا الدالية في الروشة مع موظف قضائي (مباشر). الأخير جاء ليلبغهم موعد جلسة أمام القاضية زلفا الحسن، لكنه حاول أن يأخذ توقيعات أشخاص غير موجودين، عبر توقيع آخرين، بحسب ما أفاد الصيادون أمام القوى الأمنية لاحقاً. حاولت «الأخبار» التواصل مع ما يُسمى المكتب الإعلامي لمجلس القضاء الأعلى، للمرة الأولى، وبدأت رحلة البحث عن رقم هاتف هذا المكتب. ساعات من البحث دون جدوى. بدا كأن البحث يدور عن رقم هاتف جهة استخباراتية، أو مكتب سري يُعنى بشؤون الأمن القومي، إلى أن تم الاتصال أخيراً بالقاضية الحسن. قالت «لا أريد أن أتحدث مع الإعلام». من حق القاضية أن يكون هذا جوابها. أخيراً

العدل مع مجلس القضاء الأعلى، وعد قرطباوي في حديث مع «الأخبار» بدرس موضوع إنشاء مكتب إعلامي لدى القضاء.

## مكتب بلا عنوان

قبل نحو شهرين، فجأة، صدر بيان عن المكتب الإعلامي لمجلس القضاء الأعلى. أخيراً حصلت المعجزة. مرعى، قال المتابعون، لقد دخل قضاء لبنان عصر النطق. أن تأتي متأخراً خير من ألا تأتي أبداً. هكذا علق أحد القضاة. لم يكن البيان يتحدث، بداية، عن ولادة المكتب الإعلامي، بل جاء لينفي خبراً قضائياً ورد في إحدى الصحف «لا يمت إلى الحقيقة بصلة». ذُبل البيان بإشارة إلى أن المجلس «حرصاً منه على الشفافية المطلقة، فقد أنشأ مكتباً إعلامياً أضحى بالمستطاع التواصل معه، من أجل الحصول على الأخبار المتعلقة بالعمل القضائي، أو الوقوف على مدى صحة الأخبار التي قد تصل إلى الوسائط الإعلامية من مصادر أخرى».

طبيب، كيف يمكن التواصل مع هذا المكتب من قبل الإعلاميين؟ افترض المتابعون أن يلحق البيان ببيان آخر، في اليوم التالي أو بعد أسبوع، يُعمم

بلا دائرة أمانة سر إدارية، أو حتى مكتب إعلامي بسيط!

القضاة، أصحاب الشكوى، يدركون أن «مجلس القضاء الأعلى» هو مرجعيتهم، لا وزير العدل. لكنهم كانوا يرون كيف أن ذلك المجلس نفسه يتعرض للكثير من الحملات، الظالمة أو المحققة، ومع ذلك يظل على صمته إلى حد وصفه بـ«المجلس الأخرس». في المقابل، كان إذا قرر أحد القضاة كسر حاجز الصمت، يتحرك فجأة «التفتيش القضائي» ضده. يُصبح متهماً بـ«الكلام»! (حصل هذا مع أحد قضاة المحكمة العسكرية). آنذاك، وبعد توارده الشكاوى، وتواصل وزير

## محمد نزال

قبل نحو عامين، نقلت «الأخبار» شكاوى قضاة إلى وزير العدل شكيب قرطباوي، عنما يُسمّونه «كم أفواهم» تجاه وسائل الإعلام. كانوا يأملون من الوزير العتيد، التي من نقابة المحامين، أن يجد لهم الحل. القضاة، بحسب قانون القضاء العدلي، تطبق عليهم أنظمة الموظفين (المادة 133). من بين هذه الأنظمة، تأتي المادة 15 من قانون الموظفين، التي تحظر على الموظف «أن يلقي أو ينشر دون إذن خطي من رئيس ادارته، خطبا أو مقالات أو تصريحات أو مؤلفات في أي شأن كان». يستفز ذلك بعض القضاة، فإن يكونوا أشخاص سلطة، يحكمون باسم الشعب اللبناني، فهذا يعني «عدم التعامل معهم كسائر الموظفين». أكثر من ذلك، كرس العرف القضائي، بناءً على النص المذكور، أن القاضي لا يحق له الدفاع عن نفسه في وسائل الإعلام، حتى إذا تعرضت له مباشرة، وعليه أن يلجأ إلى الشكوى القضائية فحسب. اعتقد البعض أن الحل يكمن في إن يكون لدى القضاء (السلطة) مكتب إعلامي للتعامل مع وسائل الإعلام والصحافة. لكن القضاء بقي

## طرحت القاضية هاري دينز المعوشي الأمر قبل 13 عاماً، لكن بقي الطرح مجرد طرح